



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٤ / ٣ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب الشقيبدي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو أتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- التمييز / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله العفيد الحقوقي
كاظم ناصر كاظم .
التمييز عليه / عبد الكريم خضير عباس / وكيله المحامي مهتد
عبد الكريم العزاوي .

الدعاء /

دعي المدعي (التمييز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان يعمل برتبة ملازم أول شرطة في وزارة الداخلية وقد أُحيل على التقاعد في النظام السابق وبعد سقوط النظام أُعيد إلى الخدمة بناءً على أمر محافظ كربلاء ومدير الجنسية العامة في بغداد وموافقة وزارة الداخلية واستمر في الخدمة ابتداءً من تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ ولغاية ٢٠٠٩/١/١٥ بعد أن تدرج في الرتب حتى وصل رتبة نقيب شرطة إلا أن المدعي عليه / إضافة لوظيفته أقاله من الخدمة على أساس وجود قيد جنائي له . نظلم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته وسجل التقاعد بعدد (١٥٥) في ٢٠٠٩/١/٢٠ ولم يبت بالتظلم رغم مضي العدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١١ ونتيجة للترافعة الحضورية

كوتهاري حيدرآباد
داد كاڙي پاڻي نئين تڙيحاڙي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
١٤ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٠

العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ وبعدد الضمارة ٦١/ق/٢٠٠٩ الحكم بالزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته إلغاء الأمر الإداري الصادر من مديرية الجنسية العامة - مديرية الشؤون الإدارية والمالية المرقم (٤٨٠) في ١١/١/٢٠٠٩ الفقرة (٢) منه وإعادة المدعي إلى الخدمة مع تحصيل المدعي عليه / إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة . طعن التمييز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحضه التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/١/٢٠ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم التمييزي وجد أنه غير صحيح ذلك لان المحكمة حسنت الدعوى قبل استكمال تحقيقاتها في السند القانوني لاعادة المدعي (التمييز عليه) الى الخدمة فالمدعي كان قد عين برتبة ملازم في قوى الامن الداخلي بالاستناد الى المرسوم الجمهوري رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٣ واحيل على التقاعد كما جاء بعريضة دعواه في عام ١٩٩٩ نتوجهه عطوية تضامنية اليه . واعاده الى الخدمة محافظ كربلاء بموجب كتابه المرقم ٤٢٤ في ١٨/٦/٢٠٠٣ المظنون الى مديرية جنسية وأحوال كربلاء في حين ان قانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ نص في المادة (٢) على ان (يعين الضابط في قوى الامن الداخلي ويمنح رتبته وراتبه ويرافق ويحال على التقاعد ونقل استقالته ويعاد الى الخدمة بمرسوم جمهوري يصدر بناء على اقتراح الوزير) . وحيث ان المحكمة لم تحقق في صلاحية المحافظ في

كويتي عيراق
داد كاي بالاي نيوتنيادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠١٠/٣/١٧

اعادة التعيين وان ما ذهبت اليه بان ترقية المدعي و استمراره بالخدمة منذ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١ ودون اعتراض المدعي عليه اضافة لوظيفته (المميز) قد كسبه حصلا ولايجوز الغاء امر تعيينه ، ان هذا التوجه من المحكمة ليس له أي سند من القانون . لذلك كان على المحكمة التعلق من صلاحية المحافظ في اعادة الضابط الي الخدمة وهل ان القانون المشار اليه الذي يستوجب صدور المرسوم الجمهوري بالاعادة الي الخدمة كان اوقف العمل به او ان النصوص المتعلقة بالموضوع تلغي المرسوم الجمهوري وقت اعادة المميز عليه الي الخدمة ، وحيث ان كل ذلك قد اخل بالحكم المميز قرر نقضه واعادة اصدار الدعوى الي محكمتها لاتتبع ماتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة ويصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٣/١٧ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فازوق محمد السلي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
الكرم هبة محمد

العضو
الكرم احمد بايان

العضو
محمد صائب القشينيدي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوريس

العضو
حسين أبو التمن

شؤون القانونية